

الشيء والوجه كسائر ما يرد من غير أن يزداد استصحابهم ولا بعضهم
يكون اللفظ والبرهان فيضم قولهم اجيب بان البند الآخر يقتضيه هذا
الجواب ان المنصوب لا يعرف بغيره لانه مقتضى قيل المتصرفين هذا الجواب
يظهر لعل المقصود هنا ان التركيب في حله انه يجوز فيه الوجهان **قوله**
فما اختلف الخليل في قوله لا يوشري فيه نظرا لانه ان اعتبر ورود الفاعل
الضم مع موصوفها كان النصب واجبا وان اعتبر ورود الفاعل على الموصوف
وجده كان الضم واجبا في بابي مجوز الوجهين وقوله سابقا فالعرب
توشري نهي على ضمها معناه ان العرب في مثل هذا التركيب توشري
ترجى ما ذكره ابن سينا على اعتبار سبق الوصف للمندوقه يقال ان مثل
هذا التركيب في حله انه يجوز فيه الوجهان **قوله** والخبر بدل
يقال لا يوشري فاعمل خبره جرح المي بونس **قوله** فيضم له رتب شيئا
الضمير بجملة ويحتمل ان المعنى ان من قال ان التكررة المذكورة بوصف
بالضم فانه خير من ذلك ولم ينقل ذلك عن ابي حنيفة هذا والحق الاحتمال
الاول اقرب او متعين **قوله** اجيبه الى اخره قال لا يوشريه هذا
الجواب يقتضي منع قوله انما توصف بالعرفه ولا يلزم من جملته
موشر لما ذكر استماع الوصف بالتكررة بل يشر بذلك يقال لا يوشر
مع وصفه بالتكررة **قوله** والضم اليه قال لا يوشريه قد يقال عليه كيف
مع جمل هذا قسمين الاول والثاني في الاقسام لا بد من تغيرها مع
ان هذا ينسب على الضم تقديره عند من جعل مقتضى اتباع لما بعده فهو
نظر ابي حنيفة لا يوشر جملته قسما براسه الا عند من جعل مقتضى
سابقا في اتباع **قوله** متصل مضاف قال لا يوشري لا جائز ان
يكونان منصفه لا يوشر به لان المراد لفظه فيكونان بدل لانه لا يوشر
كونهما عطف بيان لا اشتقاقهما ولا يشترط كون العلم الثاني المضاف

اليه

اليه ابن منكر او ان اشترطه بعضهم وفلان بما فلان لا يجوز فيه الا الضم
خلاف ما للجمهور الوجهان ايضا وعلل بعضهم اختيار الفتح بقوله وذلك
للكثرة استعمال المندوقه في حله مع كونه في الاصل مفعولا لفتح الحقة
الفتحة مع انها مناسبة لحركة صفتها وهو واضح الا قوله في الاصل
تساوله **قوله** ونحوه اما على الاتباع قال لا يوشري وعلى كون الفتحة
للاتباع فقدرة الضمة نية والمانع من ظهورها حركة الاتباع وعلى تمام
ابن فيكون زيد مضافا الى سعيد كما قال الشارح ونظر ما وجه فتحة
ابن وقد يقال انه فتح تخفيفا او هو باليد ولا ينافي في التأكيد الا تمام كما
صرح بذلك المراد في نقله عن بعضهم في بسند سعد الاوس على قول
من ان الاول مضاف للاوس والثاني فتح عند الفتح **قوله** او من ادري
سقط منه الجوابه قال لا يوشري قد يقال الاقرنه على حدة في حرف البند
نكده جاز حذوه وقد يجب عنه بعدم تسليم ان الاقرنه **قوله** وانشدوا
الرفاع الذي يوشر به واستدل الكوفيون بان عمر بن الخطاب سأل
جواز الخاتمة في غير محبتها واستفانته او نده ذكره الانصاري في شرحه للافتحة
والمراد ذلك لانه زاد انه يحتمل انه نون ضم ووجهه ان يوشر لا يوشر
السائلين وحذف الف اسما في البيت للضرورة **قوله** رقيقه هو العتيق
المراد صاحبه الذي كان معه في السفر **قوله** وحكي لاخضس في قوله لا يوشر
وعلى حكاية الاخضس يكون ابن منصور بانتمير يمنع من ظهوره فتحة ضم
الاتباع **قوله** في جواز فتح المندوقه معها قال لا يوشر في ظاهرها ليست
في غير ذلك كحذف الهاء وقد يقال انها قيد بذلك لانه الذي قد منه الوضوح
فليسائل **قوله** اتباعا عطف ضم عليه فيه نظر اذا اوجه الكلام المذكورة
باني ايضا **قوله** في التام في حكم الانفصال جواب عما يقال الاحكام انما تنفي
حركاته الاخر ونون ابنه التي اتبعته ليست لخر او انما جعل الاتباع لثابتة كون النون

